

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد،
فهذه :

الشروط العامة التي تخضع لها جميع الحسابات الإسلامية.

أو يفهم منها أنها واردة إليه من العميل سواء بموجب خطاب خطي أو فاكس أو بالتصوير الآلي أو بأية وسيلة إرسال إلكترونية أخرى. وقد أوضح البنك للعميل بوجود مخاطر نتيجة السهو أو الحذف أو الخطأ أو الإحتيال أو التزوير أو أية تعليمات غير معتمدة قد ترد من أطراف أخرى. وعليه فإن العميل يتعهد بأنه على علم بهذه المخاطر التي تدخل في طلب طريقة تنفيذ هذه التعليمات. ويتعهد العميل بموجب هذا بأن يخلي طرف البنك عن كامل المسؤولية نتيجة المخاطر التي تنجم عن قبول البنك لهذه التعليمات. إضافة إلى ذلك فإن العميل يوافق بأن مثل هذه التعليمات ستخضع للينود والتنازلات التي تتضمنها النماذج الرسمية التي يستعملها البنك والمتعلقة بالعمليات المطلوبة.

14. لا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة حدوث أي تغيير على الشيكات المسحوبة من قبل العميل على حسابه والمستوفاة ببياناتها بواسطة الآلة الكاتبة الإلكترونية أو الكهربائية أو بأي وسيلة أخرى للطباعة.

15. يعمل البنك بصفة وكيل تحصيل للعميل وذلك للشيكات والأوراق التجارية الأخرى وأوامر الدفع وغيرها من الأوراق والمستندات المودعة لديه برسم التحصيل. وسوف يقوم البنك بتقديم هذه الأوراق للتحصيل وفقاً لممارسته المعتادة، ولن يتحمل البنك أية مسؤولية أو التزامات قد تنتج عن أي تأخير أو غير ذلك.

16. سوف تعاد الشيكات بدون دفع إذا كان صرفها سيتسبب في كشف حساب العميل ، وسوف تقيد على الحساب رسوم إعادة الشيك حسب التعرف المعمول بها لدى البنك بسبب عدم كفاية رصيد الحساب. إذا تم دفع أي شيك أو أمر دفع آخر سهواً وتنتج عنه كشف رصيد الحساب. فعلى صاحب الحساب تغطية الرصيد المكشوف فوراً عند الطلب إضافة إلى غرامة يتم تحديدها من قبل البنك من وقت لآخر والتي تستحق عن كل يوم ينقضي حتى يتم تسديد المبلغ كاملاً و تصرف في وجوه البر.

17. كل شريك في الحسابات المشتركة مسؤول بالتزامن والتكافل عن تسديد أية التزامات تجاه البنك بخصوص الحساب المذكور.

18. يقر العميل ويتعهد بأنه عند استلامه شيكات سياحية مشتراة من البنك، يتوجب عليه توقيها فوراً بالتوقيع الأول. وفي حالة عدم قيامه بذلك، فإنه لا يحق له المطالبة بقيمتها أو التعويض عنها في حالة ضياعها أو سرقتها ويتحمل مسؤوليتها كاملة.

19. يكون العميل ملزم أمام السلطات المختصة عن الأموال المودعة في الحساب من قبله مباشرة / المفوضين بالتوقيع / المحامين / الوكلاء / الممثلين المعتمدين شخصياً أو التي تودع من قبل آخرين بمعرفتهم أو بدون معرفتهم. كما سيكون صاحب الحساب مسؤولاً أيضاً إذا كان قد قام لاحقاً بالتخلص شخصياً من هذه الاموال أو لا ولكن فشل في إبلاغ البنك بوجود هذه الاموال.

20. يؤكد العميل أن الاموال المودعة في الحساب هي من مصادر مشروعة و هو / هي مسؤول مسؤولية كاملة عن كونها خالية من أي تريبف أو تزوير ويقر بعلمه أن هذه الاموال لن تسترد أو يعوض عنها في مثل هذه الحالات.

21. وافق العميل بأن البنك له الحق في التأكد من المعلومات وتبادلها مع البنوك الأخرى. وأنه أدرك أن استعمال بطاقته أو الشيكات للمشتريات والسحوبات النقدية سيتم قيدها على حسابه أو حساب بطاقته ويقر بأنه سيقوم بدفع جميع هذه المبالغ وكافة الرسوم والمصروفات. كما يحتفظ البنك بحق عدم قبول أي طلب دون إبداء الأسباب واحتفاظه بجميع المستندات التي قدمها وإن لم يتم قبول طلبه.

22. يتعهد العميل بإبلاغ البنك بموجب إشعار خطي فور إجراء أي تغيير قانوني في تكوين المنشأة / الشركة وأن يزوده عند طلبه بإقرار و ملحق للمقد في شكل مقبول للبنك.

23. يحق لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية و ذلك بموجب إشعار خطي يرسل إلى الطرف الآخر على العنوان المعتمد، وذلك قبل أسبوع من تنفيذ الإلغاء.

24. يحق للبنك دون الرجوع إلى العميل أن يقيد على حساب العميل جميع المصاريف والرسوم والعمولات وأتعاب الخدمات البنكية الأخرى على الرصيد المكشوف في الحساب بالنسب المعتمدة لدى البنك وكذلك الضرائب المدفوعة أو التي تكبدها نيابة عنه أو الناتجة عن أية معاملات بين العميل والبنك.

25. وافق صاحب الحساب بموجب هذا على أن يكون للبنك الحق في تجميد أو إيقاف تشغيل الحساب ورفض أي من أو جميع السحوبات أو الخصومات إذا كان صاحب الحساب مخالفاً لأي من شروط أو أحكام هذه الاتفاقية أو إذا كانت:

a. أي تعليمات أعطيت للبنك غامضة أو متعارضة أو غير مقبولة للبنك

b. شك البنك بأنه يمكن أن يوجد غش أو تدليس في أي معاملات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر و أي إخلال بنظم مؤسسة النقد العربي السعودي)

1. جميع المعاملات بين العميل والبنك مهما كانت طبيعتها، يجوز للبنك أن يعتبرها لجميع المقاصد كجزء من الحساب/الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك.

2. جميع السندات والممتلكات والأموال الخاصة بالعميل، أياً كان نوعها، التي يحوها البنك أو أي فرع من فروعها الأخرى بأية وسيلة أو صفة تعتبر كضمان لتسديد الالتزامات والأرصدة المدينة. سواء كانت فعلية، أو احتمالية أو طارئة أو تحت ضمانه العميل، المستحقة للبنك. ويجوز للبنك دون أي إشعار كان وبمجرد رغبته أن يحول هذه السندات والممتلكات إلى مال وأن يتصرف بها والأموال التي بحوزته على أي وجه يريته لتسديد تلك الالتزامات والأرصدة المدينة. كما يفوض العميل البنك تفويضاً غير قابل للنقض بضم وتوحيد وإجراء المقاصة بين جميع أرصده الدائنة والمدينة في أية حساب/ حسابات وبأية عملات مفتوحة بإسمه لدى البنك، ويخول العميل البنك بتحويل أرصدة الحسابات بالعملاء الأجنبية إلى الريال السعودي في الوقت الذي يريته البنك وبالسعر السائد يوم تحويل تلك العملات لتسديد تلك الموجبات.

3. تعتبر دفاتر وسجلات البنك صحيحة ونهائية وبينة قاطعة على العميل ويسقط حق العميل في الطعن فيها والاعتراض عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال كشوف الحساب إلى العميل بالبريد أو تسليمها إليه باليد أو بالبريد الإلكتروني.

4. إن دفاتر الشيكات و بطاقات الصرف الآلي التي يصدرها البنك إلى العميل هي تحت المسؤولية الكاملة للعميل وعليه الاحتفاظ بها في مكان آمن وذلك للوقاية من أعمال التزوير والاحتيال وإساءة الاستعمال. وفي حالة فقدان أو سرقة أي من هذه الشيكات أو بطاقات الصرف الآلي فإنه يتوجب على العميل إبلاغ البنك فوراً بذلك مع إعطاء أرقام الشيكات و بطاقات الصرف الآلي المفقودة/المسرقة. وعند إقفال الحساب يلتزم العميل فوراً بإعادة وتسليم دفاتر الشيكات و بطاقة/بطاقات الائتمان الإسلامية و بطاقة/بطاقات الصرف الآلي التي لاتزال في حوزته إلى البنك.

5. يحق لكل من العميل والبنك إغلاق هذا الحساب في أي وقت و لأي سبب كان. كما يتعهد العميل لتسديد الرصيد المدين في هذا الحساب (إن وجد) و ذلك عند أول مطالبة.

6. تخضع جميع المبالغ المودعة لدى البنك برسم التحصيل لتسديد النهائي للبنك، و يحق للبنك أن يعكس منه قيمة أي بند برسم التحصيل في أي وقت أو في حالة عدم استلام قيمة هذا البند أو في حاله إعادة الشيك/الشيكات لأي سبب كان حتى بعد قيد قيمة الشيك لحساب العميل.

7. إن جميع أوامر الدفع وعمليات الصرافة أو السندات سواء في المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر، التي يقوم بها البنك لحساب العميل تكون على مسؤولية العميل و حسابه الخاص.

8. يقوم البنك بالاحتفاظ بنسخة من جميع الوثائق الورقية المتعلقة بمعاملات العميل و ذلك طبقاً لتعليمات الجهات المختصة.

9. سوف يحتفظ البنك بنسخة من مستندات اتفاقيات فتح حسابات العملاء و ذلك طبقاً لتعليمات الجهات المختصة.

10. عند سحب الودائع المودعة بالعملاء الأجنبية فإنها سوف تدفع إلى العميل بالريال السعودي بما يعادل قيمتها بتلك العملات و بالسعر السائد لدى البنك في تاريخ السحب. كما يجوز السحب من الحساب المفتوح بتلك العملة بموجب شيك وبالشكل الذي يعتمده البنك ولن يكون للعميل الحق بطلب سحب رصيد حسابه نقداً و بنفس العملة المفتوح بها الحساب. ويعتبر البنك غير ملزم بتلبية طلبات العميل من النقد الأجنبي من حسابه المفتوح لدى البنك بالعملاء الأجنبية إلا في حالة عدم توفر النقد الأجنبي فيتم الصرف بالريال السعودي ويتحمل العميل الرسوم والمصاريف الاعتيادية المترتبة على مثل تلك المعاملات.

11. اختار العميل العنوان المبين في نموذج/اتفاقية فتح الحساب محلاً لإقامته لاستلام جميع الإشعارات والكشوفات والخطابات والتبليغات القضائية إليه، ويتعهد العميل بإبلاغ البنك عن أي تغيير في عنوانه. ومن المفهوم أن أية مراسلات أو تبليغات ترسل إلى عنوان العميل أو البريد الإلكتروني الأخير المعروف من البنك تعتبر صحيحة.

12. على العميل أن يزود البنك بنماذج توقيعه على بطاقة التوقيع المخصصة و نموذج/ اتفاقية فتح الحساب و تعتبر نماذج التوقيع هذه صحيحة ومعتمدة لجميع العمليات العائدة للحساب.

13. يجوز للبنك دون أي إلتزام عليه أن ينفذ من وقت لآخر أي طلبات أو أوامر ترد إليه

المعنيين وفقاً لتوجيهات الهيئة العامة لمصلحة للزكاة والضرائب ومؤسسة النقد العربي السعودي.

38. يخضع تفسير وتنفيذ هذه الشروط والأحكام وأية معاملات ناشئة عنها أيضاً كان مكان إجرائها أو أطرافها لأحكام الأنظمة واللوائح السعودية وحدها وتختص لجنة تسوية المنازعات المصرفية في البت بأي نزاع ينشأ بشأنه.
39. يحتفظ البنك بحقه في تغيير طبيعة وشروط حساب/حسابات العميل وتعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت وبمجرد إشعار العميل مسبقاً بـ 30 يوماً قبل تاريخ التطبيق

حساب توفير اليسر

1. فور تحرير وتوقيع الاتفاقية من قبل العميل تنشأ عندئذ علاقة بنكية يترتب عليها فتح حساب الادخار الإسلامي لدى البنك، وذلك لغرض استثمار المبالغ المودعة في الحساب عن طريق المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يعتبر العميل رب المال و البنك مضارباً، وتفيد فيه جميع المبالغ التي له أو عليه، وتسري على هذه الاتفاقية الأنظمة والإجراءات البنكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. يستحق العميل في حال تحقيق أرباح من أعمال البنك المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة معينة من الربح و في حال حصول خسارة في رأس المال فلن يكون البنك، باعتباره مضارباً، مسؤولاً عن هذه الخسارة، إلا في حال التعدي أو التقريط من قبل البنك.
3. يحق للبنك تغيير تلك النسب وفق تقديره المطلق، على أن يخطر العميل بذلك في بداية كل فترة، وفي حال عدم تلقي البنك طلب إلغاء الحساب من قبل العميل قبل بداية سريان التعديل، فسيصبح التعديل ملزماً للعميل.
4. يتم تغير نسب الربح والفترات بصفة دورية اعتماداً على حسابات البنك ويتم الإعلان عنها من خلال الموقع الإلكتروني وشبكة الفروع أو أي وسيلة اتصال أخرى يحددها البنك، وللعامل الحق في قبول التعديل أو رفضه.
5. تحتسب أرباح الفترة على الأيام التي يكون فيها الحساب (5000) خمسة آلاف ريال سعودي أو أكثر، ولن يحتسب الربح للأيام التي يكون فيها الرصيد أقل من (5000) ريال، حيث يتاح للعميل (رب المال) سحب أمواله متى شاء، وبعد ذلك عدولاً منه عن عقد المضاربة فيما يتعلق بالأموال المسحوبة، ويسري عقد المضاربة على الرصيد المتوفر في الحساب خلال الفترة.
6. تضاف الأرباح إلى الحساب نهاية كل فترة بناءً على التقويم الميلادي.
7. يحق للعميل إصدار دفتر شيكات على هذا الحساب.
8. يلتزم العميل و البنك بأن يكون التعامل بينهما وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يحق لهما التعامل بالمرحمت، الكاربا وعقود الفرر، وغيرها.
9. يحتفظ البنك بحقه في تغيير وتعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت وبمجرد إشعار العميل مسبقاً بـ 30 يوماً قبل تاريخ التطبيق.

بطاقة الصرف الآلي

يتقدم العميل بموجب هذه الاتفاقية إلى البنك بطلب للحصول على بطاقة الصرف الآلي، بطاقة إلكترونية أو أي بطاقة خصم مباشر من حساب العميل أو أي بطاقة ائتمانية يصدرها البنك (البطاقة/البطاقات) ويطلب العميل من البنك إصدار هذه البطاقات لاستخدامها في السحب من حساباته عن طريق أجهزة الصرف الآلي أو نقاط البيع أو لأغراض الخدمات الهاتفية المصرفية، ويوافق العميل على أنه بمجرد استلامه للبطاقة سوف يكون ملزماً بالانصوص والشروط الآتية:

1. تعتبر البطاقات ملكاً للبنك ويحق للبنك سحبها أو الفؤها في أي وقت يشاء دون إشعار مسبق كما يتعهد العميل بإعادة البطاقة فوراً عندما يطلب منه البنك ذلك، ويوافق العميل على أن البطاقات غير قابلة للتحويل ولا يجوز استعمالها من قبل أي شخص سومي حاملها.
2. يقوم العميل باختيار الرقم السري الخاص ببطاقة الصرف الآلي إلكتروني (رقم تعريف شخصي) سرية تامة، ويتعهد بالمحافظة عليه وعدم الإفصاح عنه لأي شخص كان، وأن أي إساءة استخدام للبطاقة سوف تفسر بأن العميل قد أعطى الرقم السري لشخص آخر وعندئذ سوف يكون العميل مسؤولاً عن أي إساءة استخدام للبطاقة.
3. في حال فقد البطاقة يتعهد العميل بأن يقوم فوراً بإبلاغ البنك خطياً بذلك وسوف يصدر البنك له بطاقة بديلة، ويتوجب إصدار رقم سري جديد، ولن يكون العميل مسؤولاً عن إساءة استعمال البطاقة القديمة منذ تلك اللحظة، ولا يفسر اختيار رقم سري جديد أو استبدال البطاقة على أنه عقد جديد.
4. يقيد البنك على حساب العميل أية مبالغ ناتجة عن كافة أنواع العمليات التي تتم باستعمال البطاقة ويكون العميل في كل الأحوال مسؤولاً مسؤولية كاملة عن هذه العمليات. ويقبل العميل قيود البنك عن هذه العمليات على أنها نهائية وملزمة له لكافة الأغراض.

c. طلب البنك من صاحب الحساب مزيد من التعليمات أو المعلومات أو المستندات ولم تكن تلك المتطلبات مرضية في شكلها و محتواها للبنك و يجوز للبنك ايضاً أن يبلغ عن عمليات غسل الأموال او معاملات غير مشروعة و/ أو مشكوك فيها من في الحساب الي أي سلطة مختصة و سوف يلتزم البنك بجميع قوانين و نظم مكافحة غسل الأموال السارية و المطبقة من حين الي آخر و يجوز له حسب رؤيته ان يطلب تفاصيل أو معلومات إضافية عن صاحب الحساب و/ أو الحساب و تقديمها للسلطات المختصة المعنية بتلك العمليات و لن يتحمل البنك اي مسؤولية عن تأخير تنفيذ تلك المعاملات اذا لم تقدم المعلومات المطلوبة من قبل صاحب الحساب في الوقت المناسب.

26. سيقوم البنك بإغلاق الحساب وإعادة المال/الرصيد إلى مصدره في حال:
 - a. عدم إيداع أي مبلغ في الحساب خلال مدة اقصاها 90 يوماً من تاريخ فتح الحساب
 - b. قام صاحب الحساب بالإيداع في الحساب ثم السحب منه وأصبح الرصيد صفراً واستمر دون رصيد أو تعامل لمدة 4 سنوات- و سيتم إشعار العميل بقل الحساب قبل شهر من اقفاله.
 - c. تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة البنكية و تعذر حل الاشكال.
 - d. استخدام الحساب لغير الغرض المقنن من أجله.
27. ويحتفظ البنك بحقه باحساب رسوم أو قفل الحساب إذا قل رصيد الحساب عن الحد الأدنى المطلوب.
28. في حالة دخول العميل بأية إجراءات قانونية أو أي نزاع يحق للبنك إيقاف أو تحديد استخدام الحساب وأن يحجز الرصيد الدائن إلى حين صدور توجه خطي من الجهات الرقابية في المملكة أو أمر من محكمة أو حكم ملزم من هيئة تحكيم أو توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق خطي.
29. يلتزم العميل بتحديث بياناته الشخصية بشكل دوري حسب الفترة التي يحددها البنك (لا تزيد عن خمس سنوات او للفترة التي تحددها الجهات الرقابية في المملكة) أو متى ما طلب البنك منه ذلك، و يلتزم العميل بتقديم بطاقة هوية للبنك قبل نهاية سريان مفعولها، و يقر العميل بعلمه على أنه من الحق البنك تجميد حسابه عند عدم إلتزامه بما ورد في هذه البند.
30. وافق صاحب الحساب و يقر بأن البنك يحتفظ بحقه في تقييد المفوضين بالتفويق و الممثلين المعتمدين من استخدام الحساب و تشغيله (سواء بشكل جزئي أو كلي) في حالة طلب البنك من صاحب الحساب معلومات محدثة و بما فيها مستندات التعريف سارية المفعول / الترخيص التجاري و فشل صاحب الحساب بتوفير المعلومات ضمن الإطار الزمني المطلوب.
31. إن صاحب الحساب يوافق على تزويد البنك بأي معلومات يطلبها البنك لتأسيس / أو تحقيق / أو إدارة حساباته و تسهيلات بموجب الحساب. و يفوض صاحب الحساب البنك في الحصول على أو جمع أي معلومات يراها البنك ضرورية أو يحتاج إليها و تتعلق بالبنك و/ أو حسابات و تسهيلات صاحب الحساب من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه) و رفصاح و تبادل معلومات العميل مع (سمه) أو أي جهة معتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
32. إن صاحب الحساب بموجب هذا يقر و يتعهد بانه قد قرأ و فهم و وافق على كافة الشروط و الأحكام المطبقة على الحساب و المنتجات و الخدمات الأخرى و/ أو أية تعديلات مكملة لها أو تغييرات على هذه الشروط و الأحكام.
33. يقر العميل و مندوبه بأنه ليس ممنوع شرعاً من التعامل معه و أن جميع البيانات و المعلومات المقدمة صحيحة و موثوقة وأن صاحب الحساب قد فهم الشروط و الأحكام و الشروط الأخرى لاتفاقية فتح الحساب.
34. يلتزم الطرفان بعدم دفع أو قبض أي فائدة في أي شكل كانت و/أو التعامل مع أي من أدوات الفوائد بموجب هذه الاتفاقية.
35. من المتفق عليه بأنه يحق للبنك السعودي البريطاني الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكم أو بالعمليات القائمة بموجب هذه الاتفاقية لأي جهة ضريبية أو ذات علاقة، كما توافقون موافقة نهائية و غير قابلة للنقض بتنازلكم عن أي حق نظامي كان أو غيره مما قد يمنع مثل هذه الإفصاحات.
36. إن العمولات و/أو الرسوم المذكورة في هذه/هذا (الاتفاقية / الطلب / الخطاب / المستند / الفاتورة) غير شاملة لضريبة القيمة المضافة. و سوف تحتسب على العميل أي ضريبة قيمة مضافة تنطبق على العمولة أو الرسم المذكور، و اعتبارها واجبة السداد من طرفه بالإضافة إلى المبالغ المتفق عليها هنا.
37. يجب على المالك أو مالكي الحسابات أو المستفيدين المفوضين، تقديم نموذج شهادة الضرائب الذاتي وفقاً لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية - فاتكا / معايير الإبلاغ المشتركة - و يحق للبنك تقديم هذه المعلومات إلى المسؤولين الحكوميين

5. لا يجوز للعميل أن يتجاوز الرصيد الموجود في حسابه و إذا تجاوزه فعليه أن يسدده فوراً.
 6. تخضع جميع العمليات التي تتم باستعمال البطاقة للحدود التي يقرها البنك أو مؤسسة النقد العربي السعودي من حين لآخر، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية مهما كانت الظروف في حال عدم قبول البطاقة لأي سبب كان.
 7. في حال استخدام البطاقة لإيداع الشيكات عن طريق أجهزة الصرف الآلي لن يقيد البنك في حساب العميل قيمة أي شيك إلا بعد قيام البنك بالتأكد من صحة الشيك وتحصيل قيمته عن طريق المقاصة أو التحصيل، وفي حالة إيداع مبالغ نقدية باستعمال البطاقة فلن يتم قيد المبلغ في حساب العميل إلا بعد قيام البنك بالتأكد من صحة المبلغ وسلامة الأوراق النقدية، وفي حالة وجود إختلاف بين مبالغ الشيكات المودعة أو المبالغ النقدية المودعة عن طريق أجهزة الصرف الآلي وقسيمة الإيداع الموقعة من قبل العميل وبين ما تبيته سجلات البنك تُعتمد سجلات البنك، وتكون ملزمة للعميل ويقوم البنك فوراً بإشعار العميل بهذا الإختلاف.
 8. في حال طلب العميل إصدار بطاقة تابعة فإن البنك سيصدرها بناءً على طلب العميل وعلى كامل مسؤوليته.
 9. على العميل في حالة عدم موافقته على أية عملية تتم باستخدام البطاقة أن يتقدم باعتراضه للبنك خلال ستين يوماً من تاريخ العملية وسوف لن ينظر البنك في المطالبات التي تطهه بعد ذلك.
 10. في حال إستخدام بطاقة الصرف الآلي خارج المملكة يحتسب البنك عن كل عملية سحب نقدي رسوم تشمل رسم تحويل العملة الأجنبية إلى الريال السعودي، علماً بأن سعر الصرف سيكون حسب السعر المعتمد من قبل شبكة المدفوعات مثل ماستركارد وفيزا و / أو البنك عند تاريخ إجراء العملية.
 11. يخضع حد السحب النقدي وحد تسديد المشتريات لتوفر الرصيد الكافي في الحساب الجاري للعميل وحدود جهاز الصرف الآلي وجهاز نقاط البيع وقوانين البلد الذي تستخدم فيه البطاقة.
 12. يحتفظ البنك بحقه في تحديد عدد ومبالغ العمليات و تعديل و تغيير الرسوم و العمولات الخاصة بالبطاقة بمجرد إشعار العميل مسبقاً بـ 30 يوماً قبل تاريخ التطبيق، كما يحق للعميل إلغاء البطاقة/البطاقات وإنهاء الاتفاقية في أي وقت شريطة إشعار البنك بذلك خطياً وإرجاع البطاقات إلى البنك وفي كلتا الحالتين يكون العميل مسؤولاً عن أي التزامات أو أي عمليات تمت بواسطة البطاقة في أي تاريخ يسبق تاريخ تسليم البطاقات للبنك، ويعتبر العميل مسؤولاً عن أية عملية تمت بواسطة البطاقة قبل أو حتى بعد انتهاء مدتها أو إلغائها وذلك لمدة 45 يوماً من تاريخ الإلغاء. كما يحق للبنك قيد مثل هذه الرسوم على حساب العميل.
 13. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي دفعات تتم بالخطأ لشركات الخدمات العامة التي تحصل نتيجة الإدخال الخاطئ لرقم مصدر الفاتورة من قبل العميل. و سوف لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خطأ أو حذف بسبب الخدمة و/أو أي تأخير خارج عن إرادة البنك بخصوص نقل الأموال إلى شركات الخدمات العامة مما قد ينتج عنه تعطل الخدمة العامة. و في حالة السداد الجزئي للفاتورة يجوز لشركة الخدمات العامة استخدام سلطتها لإيقاف الخدمة العامة، وفي هذه الحالة لن يكون البنك أو شركة الخدمة العامة مسؤولاً/مسؤولة عن ذلك بأي شكل.
 14. إلغاء هذه الإتفاقية أو إنتهاء صلاحية البطاقة أو إيقافها لا يلغي التزام العميل بتسديد كامل المبالغ و الرسوم المحتسبة على حساب البطاقة/البطاقات. وفي حال إلغاء هذه الاتفاقية من قبل أي طرف من الأطراف فإن إجمالي الرصيد المستحق على حساب البطاقة سيكون مستحق الدفع للبنك فوراً.
 15. قد يحصل العميل على مزايا توفرها شبكة فيزا أو ماستركارد أو بعض الأطراف الأخرى حسب ما يقوم البنك بتبليغه من وقت لآخر وتخضع هذه المزايا لشروط التي تحددها هذه الأطراف، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي تقصير أو خطأ من هذه الأطراف.
- الخدمة البنكية عبر الهاتف - الخدمة المصرفية الهاتفية
- تنظم هذه الشروط والأحكام الخدمات المقدمة عبر الخدمة المصرفية الذاتية ومركز الاتصال التي يقدمها البنك.

تعريفات: التعليمات:

وتعني التعليمات التي يقدمها أو التي تفهم على أنها مقدمة من العميل للبنك عبر مركز الاتصال أو الخدمة المصرفية الهاتفية، وتشمل أيضاً أي تعليمات شفوية يصدرها أو التي تفهم على أنها صادرة من العميل إلى البنك، وتعتبر غير قابلة للإلغاء وملزمة للعميل عندما يستلمها البنك.

الاستجابة الصوتية التفاعلية:

هي الجهاز (الرد الآلي) الذي يتخاطب معه العميل عند استخدام الخدمة المصرفية

الهاتفية والذي سوف يستجيب ويقبل الأوامر عن طريق الهاتف.

الخدمة المصرفية الهاتفية:

تعني أي أو جميع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك والتي يمكن أن يستفيد منها العميل من خلال الهاتف وجهاز الاستجابة الصوتية التفاعلية (الأوتوماتيكية (الرد الآلي)

رقم التعريف الشخصي الهاتفي:

تعني رقم التعريف الشخصي الهاتفي الذي تم اختياره من قبل العميل للتحقق من هوية العميل ولاستخدامه بواسطة العميل لاعتماد العمليات عبر مركز الاتصال أو خدمة المصرفية الهاتفية.

1. يجب أن يحتفظ العميل بحساب لدى أي فرع من فروع البنك. وفي حالة إغلاق الحساب لأي سبب كان، سوف يتم إلغاء الخدمة مباشرة.
2. يحتفظ البنك بحق رفض الطلب كما يجوز له أن يسحب في أي وقت يشاء و حسب تقديره المطلق جميع الحقوق والامتيازات التي تعود إلى الخدمة .
3. يتم تزويد الخدمة على المسؤولية الكاملة للعميل الذي ينبغي أن يقوم بتبويض البنك عن أي خسارة أو ضرر ناشئ عن استخدام الخدمة
4. يجب ألا يفصح العميل عن رقم تعريفه/تعريفها الشخصي لأي شخص آخر. وفي حالة أصبح رقم التعريف الشخصي معروفاً لشخص آخر غير العميل، سوف يتعامل البنك مع ذلك الشخص على أنه وكيل عن العميل وسوف يقوم العميل بتبويض البنك عن جميع الخسائر أو الأضرار التي قد تحدث نتيجة الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي.
5. يوافق العميل بشكل غير مشروط و غير قابل للنقض ودون حق الاعتراض على كافة الحسومات التي تتم على حسابه والناجمة من استخدام الخدمة دون حد
6. يجب على العميل ضمان وجود رصيد كافي في الحساب الخاص بالخدمة قبل إجراء أي تحويلات منه. وفي حالة أصبح الحساب مكشوفاً لأي سبب نتيجة استخدام الخدمة، سوف يكون العميل مسؤولاً عن تغطية العجز وعليه القيام فوراً من خلال التسديد المباشر أو تحويل مبالغ من أي حساب آخر يحتفظ به لدى البنك. وفي حالة الإخفاق بالالتزام بهذا الشرط فإنه يحق للبنك إلغاء الخدمة و إجراء التحويل نيابة عن العميل (في حالة وجود أكثر من حساب له لدى البنك.)
7. إن الحد الأقصى لتحويل الأموال محدد بالريال السعودي. (يحدد المبلغ على أساسه لكل يوم عمل) حسب ما يقرره البنك فيما يخص العمليات بالعملة الأجنبية المقابلة.
8. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناشئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي عطل أو فشل في الخدمة.
9. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي دفعات تتم بالخطأ لشركات الخدمات العامة التي تحصل نتيجة الإدخال الخاطئ لرقم اشتراك العميل من قبل العميل. و سوف لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خطأ أو حذف بسبب الخدمة و/أو أي تأخير خارج عن إرادة البنك بخصوص نقل الأموال إلى شركات الخدمات العامة مما قد ينتج عنه تعطل الخدمة العامة. و في حالة السداد الجزئي للفاتورة يجوز لشركة الخدمات العامة استخدام سلطتها لإيقاف الخدمة العامة، وفي هذه الحالة لن يكون البنك أو شركة الخدمة العامة مسؤولاً/مسؤولة عن ذلك بأي شكل.
10. حيث أن الخدمة التي يتم تقديمها مرتبطة بحساب مع البنك مفتوحاً باسم شخصين أو أكثر فإنه من المفهوم ، بغض النظر عما إذا كانت طريقة تشغيل الحساب مشتركة أو من قبل أي منهم أو من خلفائهم فإنه يجوز اعتبار استخدام الخدمة من قبل عميل واحد بصفته الشخصية.
11. عند التسجيل مع الخدمة المصرفية الهاتفية وقبل رقم التعريف الشخصي الخاص بالخدمة المصرفية الهاتفية واختيار رقم التعريف الشخصي للاستخدام مع جهاز الصراف الآلي أو رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص بخدمة المصرفية الهاتفية، يفوض العميل البنك لتنفيذ تعليماته/تعليماتها الشفهية والهاتفية دون أي مسؤولية تجاه البنك، حسب التعليمات الصادرة أو التي يعتقد أنها صادرة من العميل ويقبل بأنها صحيحة ودقيقة وأن العميل قد فوض البنك بذلك
12. يمثل استخدام رقم التعريف الشخصي الصحيح الخاص بجهاز الصراف الآلي أو رقم التعريف الشخصي للخدمة المصرفية الهاتفية تأكيداً على هوية العميل، ويجوز للبنك، دون أي التزام، أن يقوم بالتأكد من الهوية. ويوافق العميل أيضاً وبفوض البنك بتسجيل مضمون المكالمات الهاتفية في الخدمة المصرفية الهاتفية بمركز الاتصال أو التي تم وضعها من خلال جهاز الاستجابة الصوتية التفاعلية (الرد الآلي) بالطريقة التي يراها البنك مناسبة ويمكن تقديم هذه التسجيلات كدليل، إذا طلب منه ذلك. و يمكن للبنك استخدام طرق أخرى للتأكد من التعليمات. و يحتفظ البنك بحقه في رفض تنفيذ أي أو جميع التعليمات إذا لم يتم تأكيد التعليمات من جانب العميل، وذلك في حالة شك البنك في هوية المتصل أو في مصداقية أية تعليمات.
13. في حالة الكشف غير المصرح به عن رقم التعريف الشخصي الخاص لجهاز الصراف الآلي أو رقم التعريف الشخصي للخدمة المصرفية الهاتفية، يجب على العميل إخطار

6. يوافق العميل أن لا يقوم البنك بتنفيذ أي أمر دفع، إذا لم يتوفر الرصيد الكافي في حساب العميل في الوقت الذي ينبغي أن يتم فيه التحويل، كما يوافق العميل بأن البنك سوف لن يقوم بتنفيذ تحويل أية مبالغ إذا تجاوز مبلغ التحويل الحد الأقصى المسموح به للتحويل يومياً.
7. يوافق العميل على أن يدفع الرسوم /المصاريف التي يقرها البنك لكل عملية تحويل لبنوك محلية أو خارجية.
8. يتحمل العميل منفرداً أية مسؤولية قد تترتب نتيجة القيد على حسابه أو تحويل أية مبالغ إلى حساب آخر للعميل بالخطأ.
9. إذا شك العميل في أي عملية مسجلة في سجل العمليات الخاص بالعميل لهذه الخدمة، فإنه يتوجب على العميل إبلاغ البنك خلال 15 يوماً من تاريخ إرسال كشوف الحساب إلى العميل بالبريد أو تسليمها إليه باليد أو بالبريد الإلكتروني وذلك وإلا سوف تعتبر العملية قد تم تنفيذها نيابة عنه، وبعد ذلك وفي حالة حصول شكوى من العميل بأنه لم يتم بعملية موجودة في سجل العمليات يقوم البنك بعملية بحث دقيقة للتحقق من ذلك. ويزود العميل البنك باسمه، ورقم الحساب ورقم المرجع للعملية وسيتم إبلاغ العميل عن نتائج البحث في أسرع وقت ممكن.
10. يتم استخدام البريد الإلكتروني المقدم من خلال الخدمة كوسيلة مراسلة آمنه بين البنك والعميل. لذا ينبغي أن يقوم العميل بإرسال رسائله الإلكترونية إلى البنك من خلال هذه الخدمة فقط. ويوافق العميل على استلام الرسائل الإلكترونية من البنك من خلال الخدمة، ويعتبر العميل مستملاً لكل رسالة يقوم البنك بإرسالها إليه.
11. يتحمل العميل المسؤولية الكاملة لحماية رمز المستخدم وكلمات السر كما يتعهد بالاحتفاظ بها بشكل سري و خاص في أمكنة آمنة وبشكل منفصل، واتخاذ الحيطة في حالة استخدامه الخدمة من خلال جهاز حاسوب في مكان عام، كما يخلي العميل طرف البنك من أية مسؤولية أو أضرار قد تلحق به نتيجة عدم التزام العميل بذلك، أو نتيجة سوء استخدامه للخدمة أو نتيجة عدم تقيده بهذا الالتزام.
12. يفهم العميل تماماً بأن رمز المستخدم وكلمات السر تعتبران وسيلة التعريف التي تحدد هوية العميل. لذا فإن أي عمليات منفذة باستخدام هذه الوسيلة تعتبر صادرة من العميل، ويعتبر البنك أي شخص يستخدمهما هو العميل. ويعتبر العميل مسؤولاً عن جميع العمليات المنفذة باستخدام وسائل التعريف الخاصة به.
13. إذا شك العميل أن أحداً يتلاعب بحساباته عن طريق الخدمة، أو بأن رمز المستخدم وكلمات السر قد تعرضا للكشف من قبل طرف آخر، يلتزم العميل بإبلاغ البنك بذلك فوراً، وتعزيز ذلك خطياً في أقرب وقت ممكن، وسوف يكون العميل مسؤولاً عن كافة المبالغ التي يتكبدها نتيجة استعمال رمز المستخدم وكلمات السر الخاصة به حتى نهاية يوم استلام البنك للتبليغ الخطي من العميل بذلك.
14. توقف الخدمة مؤقتاً في حالة إدخال كلمة السر للدخول إلى الخدمة خطأ ثلاث مرات متتالية وعلى العميل مراجعة مركز الاتصال (خدمة المصرفيه الهاتفية) في هذه الحالة لإعادة تنشيط الخدمة.
15. يحق للبنك تغيير البرامج المستخدمة في الخدمة والخدمات المقدمة دون إعلام العميل مسبقاً بهذا الإجراء.
- برنامج المكافآت تدل**
- تطبق شروط وأحكام برنامج المكافآت تدل على جميع المنتجات في هذا النموذج. للمزيد من المعلومات عن البرنامج فضلاً قم بزياره www.alawwalbank.com
14. يكون العميل مسؤولاً بصفة منفردة عن ضمان أن رقم التعريف الشخصي الخاص لجهاز الصراف الآلي أو رقم التعريف الشخصي الهاتفي للخدمة المصرفية الهاتفية أو أية معلومات أخرى يتم نقلها للعميل من قبل البنك منفرداً ويصبح هذا التحديد ملزماً ونهائياً على العميل ويحتفظ البنك بحق طلب تأكيد خطي بذلك.
15. في حالة سرقة أو فقدان بطاقة الصراف الآلي، يجب على العميل إخطار البنك مباشرة من أجل إيقاف البطاقة وعدم السماح بالوصول إلى الصراف الآلي. ومنع استخدام خدمه المصرفية الهاتفية، ويحتفظ البنك بحق طلب تأكيد خطي. ويفهم العميل ويوافق على أن البنك لن يكون مسؤولاً في هذه الحالة عن سوء استخدام البطاقة من قبل أي شخص آخر وعن تقصير العميل في إخطار البنك.
16. يقر العميل بان خدمه المصرفية الهاتفية التي قد يقدمها البنك وفقاً لتقديره سوف تتضمن مخاطر ضمنية والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - المخاطر المتعلقة بالاختيال والتعليقات غير المقصودة / الخاطئة، والتي لا يستطيع البنك استبعادها. كما يتعهد العميل بموجبه بتعويض البنك عن جميع الالتزامات والمسؤوليات ويوافق على ايه مخاطر وجميع المخاطر المرتبطة باستخدام الخدمات المصرفية الهاتفية.
17. سوف تطبق التسمية المصرفية الاعتيادية على جميع العمليات. وللحصول على معلومات تفصيلية حول الرسوم يرجى مراجعة جدول الرسوم والأسعار الخاص بالمنتجات المختلفة للبنك.
18. يحتفظ البنك بحقه في تغيير وتعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت وبمجرد إشعار العميل مسبقاً بـ 30 يوماً قبل تاريخ التطبيق
- خدمة الإنترنت المصرفية (الأول أون لاين)**
1. استخدام العميل خدمة الانترنت المصرفية (الخدمة) تعني أن العميل يقبل بكافة البنود المذكورة في هذه الاتفاقية.
2. يقدم البنك هذه الخدمة من خلال الإنترنت و يستخدم أفضل وسائل الحماية الأمنية ، غير أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي ضرر قد يحدث نتيجة الطبيعة المفتوحة والغير محمية للإنترنت. لذلك سوف يكون العميل مسؤولاً لوحدته عن جميع المخاطر الناتجة عن استخدام هذه الخدمة.
3. يوافق البنك على تقديم الخدمة للعميل، ويعتبر العميل مسؤولاً بالكامل عن صيانة جهاز الكمبيوتر وكافة مصاريف التشغيل والاتصال. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية ناتجة عن عيب في البرامج المستخدمة من قبل العميل أو إذا استخدم العميل أي جهاز أو برامج أخرى قد تعرض أمن وفعالية الخدمة للخطر، أو أي فيروسات تتواجد على جهاز الحاسوب الشخصي للعميل والتي من شأنها كشف بيانات العميل الهامة، ويتحمل العميل كافة النتائج المترتبة على ذلك.
4. يحق للبنك إيقاف أو إلغاء الخدمة عن العميل في أي وقت ودون إبداء أية أسباب.
5. تقدم الخدمة حسب قائمة الرسوم و المصاريف المعتمدة من البنك.